المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2022

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 6
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج 8
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 10
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 11
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 14
الجزء الثاني : تقديم البرامج 15
برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية 16
1. مسؤول البرنامج 16
2. المتدخلين في القيادة 16
3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 16
الجزء الثالث : محددات النفقات 27
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 28
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 28
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 29
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 30
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 31

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

في سياق وطني وعالمي مطبوع بالعديد من التحولات العميقة والمتسارعة، والمتجلية بشكل خاص في ظهور أشكال وفضاءات جديدة للتعبير، وبروز فاعلين جدد غير ممثلين في المجتمع المدني المنظم، ووجود فئات عريضة من المواطنات والمواطنين خارج تأطير أو مواكبة المؤسسات، وبالنظر لتطور مهام ومقاربات عمل المجالس الاقتصادية والاجتماعية عبر العالم في اتجاه إشراك أكبر للمواطن(ة) (المشاركة المواطنة)، فقد انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على وضع استراتيجية عمل جديدة بغية مواكبة هذه التحولات وتقديم أجوبة مناسبة للتحديات التي تطرحها.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى الاستجابة للحاجيات والانتظارات الجديدة للمجتمع، والتعاطي بشكل أفضل مع الإشكاليات المطروحة، والمشاركة بشكل أقوى في النقاش العمومي، مع إنتاج خطاب ملائم، ذي تأثير، في متناول المتلقي، ويتفاعل معه المواطنون ومختلف الفاعلين والسلطات العمومية بشكل إيجابي. ولتحقيق هذه الغاية، تم عقد سلسلة من الاجتماعات وورشات التفكير مع أعضاء المجلس في إطار اللجان السبع الدائمة والفئات المكونة للمجلس، بغية الإنصات إلى ملاحظات الأعضاء واقتراحاتهم حول هذه الاستراتيجية. وبناء على كل الزخم الذي تولد من هذه الدينامية، تم تجميع وتصنيف كل الأفكار والمقترحات والتوصيات المعبر عنها في وثيقة أولية جرى إغناؤها وتجويدها على امتداد اللقاءات.

وتم عرض هذه الاستراتيجية على أنظار الجمعية العامة في دورتها 100 العادية، المنعقدة بتاريخ 18 يوليوز 2019 ، وذلك بهدف التملك والإغناء الجماعي لمضامينها. ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية الجديدة في تعزيز مكتسبات المجلس والارتقاء بها وملاءمتها مع سياق التحولات التي تشهدها بلادنا والتحديات الجديدة التي باتت مطروحة عليها.

وتتمحور الاستراتيجية حول أربعة محاور استراتيجية كبرى، يرتكز كل منها على أهداف تتفرع عنها مجموعة من الإجراءات.

الهدف الاستراتيجي الأول: من أجل مجلس أكثر تأثيرا في التنمية المستدامة للبلاد

1. تعزيز التعاون مع الحكومة ومجلسي البرلمان من أجل ضمان أفضل تنزيل وتفاعل مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
2. تنويع صيغ إصدارات المجلس، بما يسمح بالتفاعل مع القضايا ذات الراهنية؛
3. تعزيز التعاون مع مراكز البحث والجامعات والمدارس العليا؛
4. تعزيز القدرات الترافعية للمجلس.

الهدف الاستراتيجي الثاني: من أجل مجلس أكثر انفتاحا على المواطن

1. الانفتاح على «المواطن العادي »؛
2. الانفتاح على الجهات.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

الهدف الاستراتيجي الثالث: من أجل مجلس أكثر إشعاعا

1. جعل آراء المجلس في متناول العموم بشكل أكبر؛
2. دعم ومواكبة أعضاء المجلس من أجل عرض وتوضيح آراء وأفكار المجلس في الفضاء العمومي؛
3. تعزيز حضور المجلس في الفضاء الرقمي؛
4. جعل الصحافة والإعلام والمؤثرين شركاء في عمل المجلس.

الهدف الاستراتيجي الرابع: من أجل مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي

1. وضع آليات تسمح بملاءمة وتوحيد عمل أجهزة المجلس، لتحقيق نتائج أفضل على مستوى احترام الآجال وشكل الإصدارات...؛
2. وضع آليات مبتكرة وأكثر مرونة لتنسيق العمل الجماعي واتخاذ القرار
3. تعزيز سير عمل أجهزة المجلس.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

يحرص المجلس منذ إنشائه سنة 2011، على تكريس مقاربة النوع في إطار أشغاله ومن خلال التقارير التي أنجزها و الآراء التي أدلى بها،في الإحالات التي توصل بها أو الإحالات الذاتية التي اشتغل عليها و التي سيشتغل عليها لاحقا، وذلك عن طريق التوصيات التي اعتمدها في آرائه وتقاريره والتي تتطرق إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يخص استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية يحرص المجلس على توفير نفس فرص الشغل وظروف العمل وأيضا الاضطلاع بمناصب المسؤولية لكافة موظفيه إناثا وذكورا على أساس الكفاءة والمساواة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)	% مشروع قانون المالية لسنة 2022/ قانون المالية للسنة 2021
الموظفون	68 145 000	71 692 000	5,21
المعدات والنفقات المختلفة	42 180 000	42 180 000	-
الاستثمار	8 650 000	7 500 000	-13,29
المجموع	118 975 000	121 372 000	2,01

تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2022 بلغ 121,37مليون درهم، مقابل 118,97 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2021

الغلاف المالي المخصص لنفقات الموظفين يشمل أيضا 30 مليون درهم كتعويضات ممنوحة لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الاعتمادات المرصدة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2022 لم تعرف أي تغيير بينما تلك المرصودة للاستثمار سجلت تراجعا بلغ نسبة تفوق % 13 ، ويعزى هذا التراجع إلى كون حاجات المجلس للاستثمار تقتصر على أشغال التهيئة التي تم إنجاز أشطر مهمة منها خلال السنتين الماضيتين و يرتقب أن يتم إنجاز ما تبقى من تلك الأشغال خلال سنة 2022، والتزود بالمعدات و التجهيزات المعلوماتية والسمعية البصرية، التي تم كذلك انتهاء جزء منها في السنة الماضية.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	71 692 000					
المعدات والنفقات المختلفة	42 180 000	-	-			
الاستثمار	7 500 000	-	-			
المجموع	121 372 000	-	-	-	-	121 372 000

تعليق

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)			% مشروع قانون المالية للسنة 2022 / قانون المالية للسنة 2021
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية	118 975 000	71 692 000	42 180 000	7 500 000	2,01
المجموع	118 975 000	71 692 000	42 180 000	7 500 000	2,01

تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2022 بلغ 121,37 مليون درهم، مقابل 118,97 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2021

الغلاف المالي المتعلق بفصل الموظفين يتضمن علاوة على النفقات المخصصة للموظفين، التعويضات عن المشاركة المقررة لفائدة أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و التي تبلغ 30 مليون درهم.

الارتفاع الطفيف للاعتمادات المرصدة لميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2022 مقارنتا بسنة 2021، يعود الى تكاليف توظيف 10 أطر جديدة في نطاق تعزيز الموارد البشرية للمجلس، وكذا النفقات الناجمة عن تفعيل عمليات الترقية.

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية	121 372 000	-	-	-	-	121 372 000
المجموع	121 372 000	-	-	-	-	121 372 000

تعليق

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	21 463 800	3 300 000	24 763 800
الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	6 926 200	-	6 926 200
التواصل والشراكات و التعاون	7 190 000	-	7 190 000
تحسين قيادة المؤسسة	6 600 000	4 200 000	10 800 000

■ تعليق

يتوفر المجلس على برنامج وحيد تحت مسمى "المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية" يتوزع تنفيذه على أربعة مشاريع كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج برسم سنة 2022 هو 121,37 مليون درهم.

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023, 2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
نفقات الموظفين	68 145 000	72 496 000	71 692 000	72 441 000	72 334 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	42 180 000	35 500 000	42 180 000	42 180 000	42 180 000
نفقات الاستثمار	8 650 000	7 500 000	7 500 000	6 000 000	6 000 000
المجموع	118 975 000	115 496 000	121 372 000	120 621 000	120 514 000

■ تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2022 بلغ 121,37مليون درهم، مقابل 118,97 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2021

الغلاف المالي الإجمالي لميزانية المجلس في أفق ثلاث سنوات يسير في خط تنازلي نتيجة تراجع الاعتمادات المخصصة للاستثمار التي يبررها الانتهاء من أشغال تهيئة المقر وتجديد المعدات والتجهيزات.

■ تعليق

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية					
الميزانية العامة	118 975 000	115 496 000	121 372 000	120 621 000	120 514 000

تعليق

تم تغيير تسمية البرنامج من "ابداء الآراء وإنجاز التقارير" إلى " **المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية** " من أجل ملاءمته مع الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة.

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية					
دعم المهام	25 233 800	23 010 000	24 763 800	24 763 000	24 763 000
الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	7 056 200	6 530 000	6 926 200	6 926 200	6 926 200
التواصل والشراكات و التعاون	7 190 000	6 960 000	7 190 000	7 190 000	7 190 000
تحسين قيادة المؤسسة	11 350 000	6 500 000	10 800 000	6 600 000	6 600 000

تعليق

يتوفر المجلس على أربعة مشاريع موزعة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

عند مقارنة الاعتمادات المرصدة لتحقيق أهداف برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتمثل في المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية برسم سنة 2021 مع تلك التي خصصت له سنة 2021، يتضح لنا أن هناك شبه استقرار أو انخفاض طفيف في قيمة تلك الاعتمادات. هذه الوضعية تفسرها الجهود التي تبدل على صعيد ترشيد وعقلنة إنفاق الموارد المالية للمجلس.

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية مسؤول البرنامج : • الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.	هدف 1.129 : الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	مؤشر 1.1.129 : عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس
		مؤشر 2.1.129 : نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة
		مؤشر 3.1.129 : نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع
	هدف 2.129 : تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية	مؤشر 1.2.129 : عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية
		مؤشر 2.2.129 : نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس
	هدف 3.129 : تعزيز أداء المجلس في مجال التواصل والشراكات والتعاون	مؤشر 1.3.129 : عدد الشراكات المنفذة فعليا
		مؤشر 2.3.129 : عدد الأنشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون
		مؤشر 3.3.129 : عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها
	هدف 4.129 : تحسين أداء المجلس في مجال الحكامة والقيادة	مؤشر 1.4.129 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات
		مؤشر 2.4.129 : معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس
		مؤشر 3.4.129 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

1. مسؤول البرنامج

- الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

2. المتدخلين في القيادة

- مدير الشؤون الإدارية والمالية ؛
- مديرة الدعم والدراسات ؛
- مدير الأنظمة المعلوماتية و التواصل ؛
- الخبيرة المكلفة بالتواصل ؛
- الخبير المكلف بالشراكات والتعاون.

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.129: الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق

المؤشر 1.1.129 : عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	86	100	100	100	100	100	2024

- توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع التقارير والآراء التي صادقت عليها الجمعية العامة للمجلس

وفي المقام مجموع التقارير والآراء المتوقع إنجازها في خطة عمل المجلس

- مصادر المعطيات

محاضر الجمعية العامة ولائحة الآراء والتقارير المدرجة في التقرير السنوي.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لايأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الإحالات الواردة من الحكومة، ومجلسي النواب والمستشارين.

- تعليق

يتأثر إنجاز الإحالات الذاتية المدرجة في التقرير السنوي، في حالة إذا ماتوصل المجلس بإحالات من الحكومة ومجلسي النواب و المستشارين بحيث تعطى الأولوية للإحالات و ذلك اعتبارا لآجال إنجازها القصيرة نسبيا و المحدد في القانون التنظيمي لهذا المجلس.

المؤشر 2.1.129 : نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	69	88	92	92	92	92	2024

- توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع

وفي المقام مجموع التقارير والآراء المصادق عليها

- مصادر المعطيات

محاضر الجمعية العامة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد المجلس في إنجاز تقاريره وآرائه على المقاربة التشاركية بين جميع مكوناته غير أنه بالنظرا لطبيعة بعض التقارير المنجزة يكون من الصعب الحصول على اجماع كافة مكونات المجلس أثناءالتصويت في أشغال الجمعية العامة.

- **تعليق**

يسعى المجلس من خلال هذا المؤشر لإبراز توافق مكوناته حول التقارير والآراء موضوع أشغاله. يعكس تعدد و تنوع آراء مختلف فئاته.

المؤشر 3.1.129 : نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	84	40	50	50	50	50	2024

- **توضيحات منهجية**

نجد في البسط مجموع الآراء والتقارير التي تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع

وفي المقام مجموع الآراء والتقارير المصادق عليها من طرف المجلس

- **مصادر المعطيات**

الآراء و التقارير التي تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع

محاضر الجمعية العامة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لتنوع المواضيع التي يشتغل عليها المجلس ، فإن تطرقه لمقاربة النوع لايقتصر فقط على تقرير أو رأي، ولكن هذا البعد يبقى حاضرا في أغلب تقاريره وآرائه.

- **تعليق**

يندرج هذا المؤشر ضمن استراتيجية المجلس لتكريس مقاربة النوع.

الهدف 2.129: تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية

المؤشر 1.2.129 : عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد		120 000	50 000	60 000	60 000	60 000	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم استشارة المواطن عندما تتم دعوته من طرف المجلس لإبداء الرأي حول المواضيع طور الدراسة

- **مصادر المعطيات**

المنصة الإلكترونية للمجلس المخصصة لهذا الغرض.

لائحة بأسماء المواطنين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نجاح هذا المؤشر رهين بتفاعل المواطنين في المنصة الإلكترونية وأيضا رغبتهم في الحضور الفعلي لأشغال لجان المجلس.

- **تعليق**

يطمح المجلس للإنفتاح على المواطنين وإشراكهم في أشغال لجانه وذلك في إطار تعزيز البعد التشاركي في منهجية عمله.

المؤشر 2.2.129 : نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	45	40	50	50	50	50	2024

- **توضيحات منهجية**

نجد في البسط عدد جلسات الإنصات المنعقدة مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكومين

وفي المقام المجموع السنوي للاجتماعات المنظمة.

- **مصادر المعطيات**

دعوات الحضور المرسلة للمشاركة في جلسات الانصات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

في إطار أنشطته، ينظم المجلس ورشات عمل للإنصات للأطراف المعنية بالدراسةالتي تسجل حضور مالايقل عن خمسة فاعلين في اجتماع واحد حيث يتم احتساب تدخل كل فاعل بمثابة جلسة انصات.

- **تعليق**

يعمل المجلس دائما على تخصيص 30 في المائة على الأقل من اجتماعات لجانه لجلسات الانصات وذلك حرصا منه على إشراك واسع لكافة الفعاليات المهتمة من قريب أو بعيد بالمواضيع التي يدرسها.

الهدف 3.129: تعزيز أداء المجلس في مجال التواصل والشراكات والتعاون

المؤشر 1.3.129 : عدد الشراكات المنفذة فعليا

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	24	15	18	18	18	18	2024

- توضيحات منهجية

عدد الشراكات الموقعة أو المفعلة .

- مصادر المعطيات

الإجراءات و المبادرات المتخذة عند توقيع شراكة جديدة وتفعيل شراكات قائمة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لايأخذ بعين الإعتبار مدى رغبة واستعداد الطرف الآخر للقيام بإجراءات عملية بعد توقيع الشراكة.

- تعليق

يدل هذا المؤشر على الأهمية التي يوليها المجلس لتعزيز الإنفتاح والإشتغال مع فاعلين آخرين وذلك عن طريق توقيع شراكات واتفاقيات جديدة.

المؤشر 2.3.129 : عدد الأنشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	16	25	40	40	40	40	2024

- توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد التظاهرات التي نظمها المجلس خلال السنة في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة.

- مصادر المعطيات

سجل حول التظاهرات المنظمة.

محاضر التظاهرات المنظمة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تحقيق النتيجة المرجوة في هذا المؤشر رهينة بإستجابة شركاء المجلس لإنجاز أنشطة وتظاهرات مشتركة.

- تعليق

لاشيئ.

المؤشر 3.3.129 : عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	66	50	60	70	70	70	2024

- توضيحات منهجية

مجموع المواضيع التي قدمت خلاصاتها في لقاءات تواصلية)ورشات، ندوات، إلخ(التواصلية المنظمة ع خلال سنة 2022 / مجموع المواضيع المصادق عليها في 2022 خلال الدورات العادية + مجموع المواضيع المصادق عليها في 2022 خلال الدورات الاستثنائية

- مصادر المعطيات

محاضر اللقاءات المنظمة

محاضر الدورات التي تعقدها الجمعية العامة للمجلس

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لاشيئ

- تعليق

يتم تنظيم، خلال السنة N، ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات لمواضيع تمت المصادقة عليها في سنة N-1

الهدف 4.129: تحسين أداء المجلس في مجال الحكامة والقيادة

المؤشر 1.4.129 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	14 480,48	13 000	12 000	12 000	12 000	12 000	2024

- توضيحات منهجية

نجد في البسط مجموع المصاريف المكتبية برسم السنة وتشتمل على حواسيب ثابتة ومحمولة وشاشات ، ومعدات النسخ و الطباعة، المستهلكات، الأنظمة المعلوماتية و تكلفة صيانة المعدات، والأنظمة . التي تخص هذه النفقات المكتبية

وفي المقام ، عدد المكاتب المجهزة العاملة يقصد بالمكاتب العاملة عدد الحواسيب الثابتة و المحمولة . عدد مناصب العمل يساوي معدل عدد المكاتب للسنة الماضية + عدد مناصب السنة الجارية .

- مصادر المعطيات

المشتريات، وعقود الصيانة

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لايأخذ بعين الإعتبار المشتريات المكتبية المخصصة للأعضاء حيث أن المجلس يتوفر على قاعات مجهزة بمعدات سمعية-بصرية مخصصة لأشغال لجانه.

- **تعليق**

لاشيء

المؤشر 2.4.129 : معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	99	99	99	99	99	99	2024

- **توضيحات منهجية**

يقدم هذا المؤشر معلومات عن مدى توفر الخدمات المقدمة، وتحديث أنظمة المعلومات بالمجلس ويساهم في توفير معلومات موثوقة عن:

جودة الخدمة المقدمة؛

صيانة النظام المعلوماتي ؛

إنجاز مشاريع معلوماتية؛

تحديث الأنظمة السمعية والبصرية بقاعات الاجتماعات.

- **مصادر المعطيات**

تقارير سنوية عن التدخلات و الأعطاب المسجلة؛

تقارير عن تقدم المشاريع.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ المؤشرفي الاعتبار الأعطاب الأخرى (انقطاع التيار الكهربائي الأضرار المتنوعة.).

يقتصر احتساب المؤشر على الإجراءات المنفذة في العقود والصفقات.

- تعليق

- يرتبط معدل توفر أنظمة المعلومات بعدد الأعطاب التي تؤثر على جاهزيتها.

- معدل تحديث ورقمنة نظم المعلومات هو كفاءة تنفيذ المشاريع: النسبة بين مدة التنفيذ المتوقعة، والأجل الحقيقي لتنفيذ المشروع

- أحدث القيم المعروفة (2017-2018-2019) هي تلك الخاصة بمؤشر معدل توفرالنظام المعلوماتي.

المؤشر 3.4.129 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	57	80	90	90	90	90	2024

- توضيحات منهجية

عدد الموظفين المستفيدين من الدورات التكوينية على العدد الإجمالي للموظفين و الأعوان.

- مصادر المعطيات

دورات التكوين المنظمة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

عدم احتساب الدورات التكوينية التي يستفيد منها موظفو وأعوان المجلس المنظمة من طرف مؤسسات أخرى وطنية أو دولية والتي غالبا ماتكون مجانية

- تعليق

لاشيء

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	5	5	10	16,67
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	3	3	6	10
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	23	21	44	73,33
المجموع	31	29	60	100

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	31	29	60	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	31	29	60	100

- جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

■ تعليق

باستثناء منصبي الرئيس والأمين العام، ستبلغ بنية عدد موظفي المجلس 77 منصبا ماليا برسم سنة 2022، تشمل موظفي وأعوان المجلس المزاولين لمهامهم به، و 7 مناصب مالية في طور الاستعمال و كذا عشرة مناصب مالية محدثة لفائدة هذا المجلس برسم سنة 2022 .

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

تشكل نسبة موظفات المجلس 48,88 في المئة من مجموع موظفي المجلس.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2022 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	35 417 000	60
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 500 000	17
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	1 000 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	40 917 000	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	40 917 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : دعم المهام

الإجراءات:

- السهر على صيانة مختلف تجهيزات المجلس من أجل ضمان استمراريتها وجاهزيتها
- دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس
- توفير الظروف والوسائل اللازمة لإشتغال الأعضاء

- مشروع 2 : الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي

الإجراءات:

- إنجاز تقارير وآراء ودراسات ذات جودة مع العمل على تعزيز طابعها العملي وقابلية توصياتتها للتطبيق
- إحداث قاعدة معطيات تضم توصيات المجلس تسمح بضمان انسجامها وتتبع قابلية تطبيقها
- القيام بزيارات ميدانية لتعزيز الطابع العملي والواقعي للتوصيات المقترحة في التقارير
- إشراك المواطنين والمواطنات في اختيار المواضيع التي ينكب المجلس على دراستها
- إشراك الجهات بشكل أكبر في بلورة تقارير المجلس وآرائه

- مشروع 3 : التواصل والشراكات و التعاون

الإجراءات:

- تنظيم ورشات لتقديم خلاصات وتوصيات تقارير وآراء المجلس
- عقد لقاءات جهوية من أجل التعريف بآراء المجلس وتقاريره وتقديم مضامينها وفتح النقاش حولها
- تعزيز التعاون المؤسساتي مع المخاطبين الدستوريين للمجلس من خلال إبرام اتفاقيات وشراكات

- العمل على تعزيز آليات الحوار والتشاور وتبادل الآراء والخبرات
- إبرام اتفاقيات وشراكات جديدة ومباشرة أنشطة للتعاون مع الفاعليين المعنيين على الصعيد الوطني والدولي

■ **مشروع 4 : تحسين قيادة المؤسسة**

الإجراءات:

- تعزيز نجاعة المصالح الإدارية من خلال تحسين كفاءات ومهارات الموارد البشرية والعمل على تحفيزها
- تحديث وتطوير أنظمة المعلومات بالمجلس، لا سيما من خلال تعميم التطبيقات المعلوماتية